في اجتماع ساخن لمجلس الوزراء:

بن بريك للمعبقي: أريدك الآن أن تكشف المرافق التي لا تُورِّد للبنك أمام الوزراء.

المعبقي: مديرية قصيعر وصندوق النظافة في الحبيلين

الأمناء/خاص:

شهد اجتماع مجلس الوزراء، يوم الأربعاء، استعراضا شاملا قدّمه محافظ البنك المركزي اليمني، أحمد غالب المعبقي، وقيادة البنك، حول الإجراءات والخطوات المتخذة في السياسة المالية والنقدية، بما في ذلك جهود ضبط أسعار صرف العملة الوطنية، وتعزيز الإيرادات العامة، وضبط النفقات، وتنفيذ الإصلاحات التي من شأنها تحسين مستوى الخدمات وتحقيق الاستقرار المعيشي للمواطنين.

وخلال الاجتماع، ناقش المجلس ما تم تداوله مؤخرًا بشأن تصريح منسوب لمحافظ البنك المركزي، يتعلق بوجود 147 جهة إيرادية لا تورد للبنك المركزي.

ووفقا لما ورد في التقرير المنشور عبر وكالة سبأ، فقد أكد مجلس الوزراء أن معظم هذه الجهات إما غير فاعلة أو مجمدة حساباتها منذ سنوات طويلة، أو أنها لم تعد جهات إيرادية وتتلقى دعما مباشرا من الحكومة.

وأكد المجلس أنه لن يتهاون في اتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية تجاه أي مؤسسة ترفض التوريد إلى البنك المركزي.

وشدد المجلس، على نشر الأسماء للرأي العام في إطار الشفافية، وتوضيح الحقائق، ومواجهة محاولات التضليل والتشكيك بجهود الحكومة في تحقيق الانضباط المالي.

ووفقاً لمصدر حكومي للأمناء، فقد طلب رئيس الوزراء سالم بن بريك من محافظ البنك المركزي غالب المعبقي خلال الاجتماع، تقديم قائمة بالجهات التي لم تلتزم بالتوريد إلا أن المحافظ المعبقي اكتفى بالإشارة إلى صندوق النظافة في الحبيلين (بلحج) وقصيعر (حضرموت) كأمثلة على تلك الجهات.

المصدر الحكومي أفاد لصحيفه الأمناء بان رئيس الحكومة بن بريك قال في الاجتماع بان كلما اقترب موعد الدعم الخارجي للحكومة تظهر ، تصريحات تعرقل تقديم هذا الدعم.

وقال أن " لجان مجلس النواب كانت ايضا سببا في تأخير، الدعم ولكن تواصلنا مع الاشقاء ووضحنا لهم بأن مجلس النواب ليس له اختصاص بعمل الحكومة " .

وأشار المصدر إلى أن رئيس الوزراء أكد أن وزارة المالية قطعت شوطا كبيرًا خلال الفترة الماضية في متابعة المتخلفين عن التوريد، موضحًا أن المؤسسات المذكورة غير فاعلة، أو غير إيرادية وتحصل على دعم حكومي مباشر.

كما دعا رئيس الوزراء محافظ البنك إلى نشر قائمة الأسماء التزامًا بمبدأ الشفافية، وتمكين الرأي العام من الاطلاع على تفاصيل الملف بكل وضوح.

خلال زيارته لوزارة الصناعة والتجارة .. رئيس الوزراء:

انخفاض سعر الصرف يجب أن ينعكس فورًا على أسعار السلع والخدمات

الأمناء/خاص:

قام رئيس مجلس الوزراء سالم صالح بن بريك أمس السبت بزيارة ميدانية إلى مقر وزارة الصناعة والتجارة في العاصمة عدن، للوقوف على سير جهود الرقابة على الأسواق وأسعار السلع، وتفعيل الحملات الميدانية لضبط الأسعار في سياق التغيرات الإيجابية في سعر صرف العملة الوطنية.

وعقد رئيس الوزراء اجتماعاً بوزير الصناعة والتجارة محمد الأشول وقيادة الوزارة، الذين قدموا تقارير تفصيلية حول الإجراءات المتخذة لضبط الأسواق، وآلية تسيير حملات التفتيش والرقابة اليومية على المحال التجارية ومنافذ بيع السلع الأساسية، والتنسيق القائم مع الوزارات والجهات المختصة والسلطات المحلية، والخطط الجاري تنفيذها لتفعيل دور الوزارة في حماية المستهلك.

واستمع رئيس الوزراء إلى خطط الوزارة لتكثيف حملات النزول الميداني إلى الأسواق في عدن والمحافظات المحررة، وآليات التنسيق بين الجهات المختصة لضمان الالتزام بالأسعار العادلة للسلع الأساسية والاستهلاكية، والحد من التلاعب والاحتكار والمغالاة.

وأكد رئيس الوزراء في كلمته التوجيهية أن الحكومة تتابع عن كثب التطورات في الأسواق المحلية، وتولي ملف الأسعار أولوية قصوى في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة التي يمر بها المواطنون، مشدداً على ضرورة اتخاذ إجراءات حازمة لضبط المتلاعبين بأسعار السلع الأساسية، والعمل على ترجمة التراجع الملحوظ في أسعار الصرف إلى انخفاض فعلي في أسعار المواد الغذائية والخدمات.

وقال "من المهم أن ينعكس تحسن سعر صرف الريال على أسعار السلع الأساسية والاستهلاكية، ورفض ما يقدمه بعض التجار من تبريرات في إبقاء الأسعار مرتفعة بذريعة تكاليف الاستيراد السابقة، لكون التسعير يتم وفق سعر الصرف اليومي وتحول العائدات يومياً إلى العملات الصعبة"، مشدداً على ضرورة اتخاذ الوزارة إجراءات حازمة لأن المواطن هو المتضرر الأول من هذا الخلل، ومسؤولية الحكومة حماية المستهلك والقطاع الخاص في آن واحد وتحقيق التوازن.

ووجه بن بريك بتشكيل فرق رقابة ميدانية فاعلة وليست شكلية في عدن والمحافظات المحررة بالتنسيق مع السلطات المحلية وتطبيق العقوبات على المخالفين، والإعلان عن المبادرين والمتعاونين وضمان عدم تحول فرق الرقابة الى فرق جباية وفساد، مؤكداً على إعداد نشرات أسبوعية لتوعية المواطنين بحقوقهم.

ولفت رئيس الوزراء إلى أن العدالة

الاجتماعية والمسؤولية الوطنية تقتضي رعاية مصالح المواطنين وضبط السوق والطريقة الفعالة لتحقيق ذلك هي إشراك الرقابة المجتمعية وتفعيلها وجعل المجتمع مسانداً للحكومة وتعزيز ثقته بها، ما يستوجب وضع آلية لتحديد الأسعار وتشكيل لجنة مشتركة من وزارة الصناعة والغرفة التجارية لوضع سياسة تسعير تستند إلى التكاليف الواقعية وهامش ربح معقول وإلزام الشركات والمستوردين بتقديم فواتير وسندات تثبت الأسعار التي تم بها الاستيراد وربط التسعير الداخلي بها، ووضع قائمة تحدد أسعار المواد الأساسية والاستهلاكية وتحديثها أسبوعياً ونشرها في وسائل الإعلام.

ووجه بإطلاق خطوط ساخنة لتلقي الشكاوى من المواطنين والإبلاغ عن المخالفين لضبط السوق والتفاعل مع تلك الشكاوى والتعامل معها، مشدداً على أن الرقابة على الأسواق مسؤولية تضامنية تتطلب تضافر الجهود بين مختلف الجهات الحكومية والسلطات المحلية والمجتمع، وإحالة المخالفين إلى الجهات القضائية دون تهاون.

وأشار بن بريك إلى أن الحكومة ملتزمة بمواصلة جهودها في تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، وتعزيز الرقابة الفعلية على الأسواق، وتكثيف التنسيق بين الوزارات المختصة والسلطات المحلية والأجهزة الرقابية، بما يكفل تعزيز الحضور الميداني للدولة وتخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين.

ووجه رئيس الوزراء رسالة إلى القطاع التجاري والخاص قائلا: "نقدّر دوركم الحيوي في الاقتصاد الوطني، لكن الواجب يفرض عليكم التفاعل الإيجابي والمبادرة إلى خفض الأسعار فورا بما يتماشى مع تحسن صرف العملة الوطنية، وإلا فإن الحكومة لن تتردد في اتخاذ الإجراءات الرادعة لحماية المواطنين وحقوقهم".

كما وجه رسالة إلى المواطنين أكد فيها أن الحكومة لا تدّخر جهداً في اتخاذ كل ما من شأنه تحسين أوضاعهم، ودعاهم إلى التفاعل مع الحملات الرقابية والإبلاغ عن أي مخالفات أو تجاوزات بما يعزز من فاعلية الرقابة المجتمعية إلى جانب الجهود الحكومية، موضحاً أن الحكومة بالتنسيق مع مجلس القيادة الرئاسي، وبجهود تكاملية بين السياسة المالية والنقدية تواصل العمل من أجل استعادة التوازن الاقتصادي، وتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار، وتحسين الخدمات العامة، ورفع كفاءة الأداء الحكومي في مختلف القطاعات الحيوية.

وفي ختام كلمته، جدد رئيس الوزراء التأكيد على أن الحكومة ماضية في اتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها ضبط الأداء الاقتصادي وتحقيق التعافي، والتخفيف من آثار الحرب التي أشعلتها مليشيات الحوثي الإرهابية، لافتاً إلى أن الحكومة تدرك حجم معاناة المواطنين وتعمل على معالجتها عبر خطة اقتصادية متكاملة تبدأ من تعزيز الإيرادات، وضبط الأسواق، وتحسين أداء مؤسسات الدولة، مؤكداً أن تحسن الأوضاع ليس مجرد وعود، بل أولوية يتم العمل على تنفيذها ميدانيا.

كيف وصل هشام شرف إلى عدن؟ ولماذا تم القبض عليه؟ وإلى أين غادر؟

الأمناء/ خاص:

أفادت مصادر خاصة لـ"الأمناء" أن هشام شرف المعين وزير خارجية سابق في حكومة مليشيات الحوثي الذي قبض عليه في عدن قبل أيام دخل إلى عدن بأطقم رافقته من أحد الطرق في مدخل عدن.

وحسب المصادر ان هشام شرف مكث في عدن عدة أيام وبعد دخوله إلى المطار للمغادرة جرى توقيفه من جهة أمنية قبل صعوده الطائرة بعد التأكد من ان الجواز الذي لديه صادر من قبل الحوثيين كما أن الجواز الفرنسي الذي كان بحوزته مزور.

وأفادت المصادر ان أيام توقيف هشام شرف من السفر شهدت اتصالات وتدخلات عديدة وعلى إثرها غادر بجوازه الصادر من الحوثي إلى الاردن كما صادرت الجهات الامنية جوازه الفرنسي المزور وذلك بعد اعترافه بانه مزور.

وكيل في الداخلية يحتجز تاجر عسل في حمام بلا ماء ولا كهرباء لسنوات!

الأمناء/ خاص:

كشفت مصادر خاصة لـ"صحيفة الأمناء" عن تعرض التاجر اليمني محمد أحمد الزُراحي، أحد أبرز تجار العسل والعنبر في محافظة ريمة، للاختطاف والتعذيب المستمر داخل أحد سجون الأمن السياسي بمحافظة مأرب، على يد مسؤولين عسكريين وأمنيين في الحكومة الشرعية، من بينهم وكيل أول وزارة الداخلية اللواء محمد سالم بن عبود.

وبحسب المعلومات التي حصلت عليها "الأمناء"، بدأت القصة بشراكة تجارية بين الزُراحي ومسؤولين متهمين بغسل أموال حرب، تطورت إلى خلاف مالي بعد تأخر شحنة نفطية، ليتم على إثرها اختطافه من المكلا عبر مجموعة مسلحة بلباس مدني.

التاجر نُقل إلى مأرب واحتُجز أولاً في البحث الجنائي، ثم في زنزانة داخل الأمن السياسي عبارة عن حمام بلا ماء أو كهرباء، حيث تعرض للتعذيب بالصواعق والضرب والتهديد بجلب زوجته وتعذيبها أمامه، وفقا لشهادات حصلت عليها الصحيفة من داخل السجن.

ورغم صدور أحكام قضائية نهائية تؤكد عدم اختصاص مأرب في القضية، ووجود توجيهات رسمية بنقله إلى المكلا، رفض وكيل الداخلية التنفيذ، وأمر بإخفائه قسرًا ومواصلة تعذيبه، وتلفيق تهم كيدية ضده.

القضية تُعد من أبرز نماذج الانتهاكات التي يتعرض لها المدنيون، وتفتح باب الأسئلة حول مدى تغلغل الفساد والانفلات داخل بعض مؤسسات الشرعية.

الإمارات والجنوب.. شراكة وفاء تمد جسور الإنسانية

الأمناء/ خاص:

تكشف دولة الإمارات من تدخلاتها الإنسانية بوتيرة لا تتوقف بما يساهم وبشكل كبير في تحسين الأوضاع المعيشية استكمالاً لمسار من الغوث والإنسانية.

ففي خطوة إغاثية جديدة، قال محافظ شبوة عوض ابن الوزير إن المحافظة تلقت دعماً بقيمة 10 ملايين دولار، مقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة.

وأضاف خلال ترؤسه الاجتماع الدوري للمكتب التنفيذي في المحافظة، إنّ الدعم الإماراتي سيخصص لقطاع الطرقات بالمحافظة.

ووجه المحافظ، بسرعة قيام جهات الاختصاص بإجراء الدراسات الفنية والهندسية الخاصة بمشاريع تطوير وتحسين البنية التحتية لشبكات الطرق في شبوة، لإحداث نقلة نوعية في شبكاتها الرئيسية والفرعية.. مشدداً على ضرورة إنجازها في أقرب وقت ممكن.

هذا الغوث الإماراتي ينضم إلى سلسلة طويلة من التدخلات الإنسانية التي تساهم في تحسين الأوضاع المعيشية في ظل مرحلة شديدة الصعوبة يمر بها الجنوب في ظل تفاقم حرب الخدمات.

الإمارات لطالما وقفت إلى جانب الجنوب في أحلك الظروف، وتواصل تعزيز حضورها الإيجابي عبر دعم مدروس لا يقتصر على الجانب الإغاثي، بل يشمل مشروعات البنية التحتية.

وتركز دولة الإمارات على تحسين قطاعات الكهرباء، والتعليم، والصحة، وغيرها من المجالات الحيوية التي تشكل العمود الفقري للحياة اليومية.

وتبرز محافظة شبوة كنموذج حي لهذا الدعم، في ظل ظروف معيشية وأمنية معقّدة فرضتها حرب الخدمات ومحاولات استهداف الاستقرار.

العلاقة بين الجنوب والإمارات تتجاوز حدود المساعدات الآنية، بل تشكّل شراكة قائمة على الثقة والمصير المشترك.

تمثل الإمارات سنداً صادقاً للجنوب، وهو ما يُترجم اليوم إلى واقع ملموس في محافظات عدة، وعلى رأسها شبوة.